

الثاني يراعي بالكامل برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات<sup>(١١٠)</sup>؛

٦ - يوصي كذلك الجمعية العامة بأن تحت المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمؤسسات والوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والدول الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية، على إدماج الأحكام ذات الصلة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، لدى تنفيذ العقد الثاني؛

٧ - يناشد المجتمع الدولي، ولا سيما مؤسسات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف، أن تزيد من مساهماتها في القطاع الصناعي في البلدان الأفريقية، وذلك لضمان التنفيذ الناجح والمتواصل لبرنامج العقد الثاني؛

٨ - يحث المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، على تأمين التأييد الكامل لبرنامج العقد الثاني والتنفيذ الفعال لذلك البرنامج على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي؛

٩ - يكرر توصيته بأن تزود الجمعية العامة للجنة الاقتصادية لأفريقيا بالموارد الكافية لتمكينها من أن تساهم بفعالية في مساعدة البلدان والمنظمات الأفريقية على تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا.

الجلسة العامة ٤٢

٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢

٤٥/١٩٩٢ - الوصلة الدائمة بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراره ٧٤/١٩٩١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ والقرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالوصلة الدائمة بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق، والأنشطة التي طُلب من الأمينين التنفيذيين للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا تنفيذها بشأن إعداد تقرير تقييمي عن الدراسات المتعلقة بالمشروع في الفترة ١٩٨٢-١٩٩٣ لتقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣،

وإدراكاً منه لمدى إسهام هذا المشروع في تطوير النقل وفي التكامل المادي على المستويين الإقليمي والأقاليمي،

وإذ يلاحظ أن قراره ٧٤/١٩٩١ لا يفرض أي عبء مالي على ميزانيتها للجنة المعنية، لأن حكومتي إسبانيا والمغرب تقدمان معظم الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة المنصوص عليها في القرار،

وإذ يضع في اعتباره الإشراف اللازم لخبراء من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا في تسيق عملية التقييم المطلوبة في قرار المجلس ٧٤/١٩٩١،

وإذ يشير إلى أنه طلب إلى الأمين العام في ذلك القرار أن يخصص للجنة، بقدر الإمكان، موارد كافية، ضمن الأولويات القائمة، لإعداد التقرير التقييمي المذكور آنفاً،

وإذ يلاحظ أن الأمين العام لم يتمكن من تخصيص الموارد اللازمة من الاعتمادات القائمة،

يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، وازعاً في اعتباره الأولويات ذات الصلة، بتزويد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا، في حدود الموارد القائمة المتعلقة بالأبواب ذات الصلة من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، بالموارد المتعلقة بالميزانية اللازمة لتمكينها من القيام على نحو فعال وكفء بإعداد التقرير التقييمي الذي طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٧٤/١٩٩١.

الجلسة العامة ٤٢

٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢

٤٦/١٩٩٢ - قبول أوزبكستان وكازاخستان عضوين في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علماً بمذكرة الأمانة العامة بشأن قبول أعضاء جدد في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وتعديل اختصاصات اللجنة<sup>(١١١)</sup>،

وإذ يلاحظ أن أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد وافقوا على إدراج أوزبكستان وكازاخستان في النطاق الجغرافي للجنة، وقبولهما عضوين في اللجنة،

١ - يوصي بإدراج أوزبكستان وكازاخستان في النطاق الجغرافي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وقبولهما عضوين في اللجنة؛